سعياً لتنشيط الاستثمار البحري

الإعلان عن عرض ثلاثة مشاريع بكلفة أكثر من ٤ مليارات يورو منتصف عام ٢٠١١

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

تعرض وزارة النقل خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ ثلاثة مشاريع "كبيرة" للاستثمار.

وقال مصدر إعلامي من الوزارة لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "وزارة النقل ستعرض خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ ثلاثة مشاريع كبيرة للاستثمار هي ميناء الفاو الكبير الذي تبلغ قيمته ٤،٦ مليار يورو، والقناة الجافة، والسكك الحديدية (كربلاء –المسيب)".

وأضاف أن "الوزارة تسعى إلى تفعيل مشاريع الاستثمار في عمل النقل كونها ترى أن مستقبل الاستثمار في هذا المجال أوسع وأكثر من باقي البلدان بسبب حداثة تجربة الاستثمار في العراق".

وأشار إلى أن "الوزارة تعتمد حاليا على التمويل الحكومي في شركتين من أصل عشر تابعة لها وهي هيئة الأنواء الجوية والرصد الزلزالي والمنشأة العامة للطيران".

وأوضح أن "التمويل الخاص هو السائد في شركة الموانئ العامة وشركة السكك الحديد وشركة الطيران الجوي والشركة العامة للنقل والشركة العامة للموانئ والشركة العامة للنقل المسافرين والوفد والشركة العامة للنقل البري والشركة البحرية".

وبين أن "وزارته تقدمت في تحويل جميع شركاتها إلا شركة السكك الحديد من خاسرة إلى شركات رابحة ذات تمويل خاص بفضل الخطط الموضوعة للنهوض بعملها".

ويسعى العراق إلى بناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الإقليمية عبر القناة الجافة التي تصل بين دول البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ودول شرق آسيا، وتعد اكبر قناة نقل في العالم.

وكانت الحكومة العراقية السابقة أعلنت في نيسان/ابريل الماضي، عن إدراج العراق ضمن منظومة الدول المشتركة بالقناة الجافة.

يذكر أن وزير النقل السابق عامر عبد الجبار كان قد حذر لدى تسليمه الوزارة إلى الوزير الجديد هادي العامري من تنفيذ مشروع السكك الحديدية بين العراق ودول الجوار المسمى (بالقناة الجافة) كونه سيؤدي إلى تقليل فاعلية الموانئ العراقية والاعتماد فقط على النقل البري.

في غضون ذلك حذرت حكومة محافظة الأنبار المحلية من توقف عدد كبير من المشاريع الستراتيجية بسبب تقليص الموازنة المالية الخاصة بالمحافظة، مطالبة البرلمان والحكومة المركزية برفع الظلم عنها وعدم إدخالها بمشاكل قانونية مع الشركات التي وقعت معها عقوداً لتنفيذ المشاريع الخدمية.

وقال رئيس مجلس محافظة الأنبار جاسم الحلبوسي لـ"السومرية نيوز"، إن "عدداً من المشاريع مهدد بالتوقف نهائياً على خلفية تقليص الموازنة المخصصة للمحافظة بشكل غير منطقي ومجحف"، مبيناً أن "المجلس قد وقع عقوداً وصيغ تفاهم مع شركات ومقاولين لبناء مشاريع خدمية على أساس اعتماد المبلغ الكلي والبالغ ١٥٤ مليار دينار".

وأضاف الحلبوسي أن "الموازنة قلصت إلى ١٠٨ مليارات، الأمر الذي سيسبب مشكلة قانونية حقيقية وحرجاً بين مجلس الأنبار وتلك الشركات والمقاولين"، لافتاً إلى أن "غالبية المشاريع خدمية وتصب في مصلحة المواطن وتقلل من معاناته اليومية".

وكان مجلس محافظة الأنبار طالب، الأسبوع الماضي، الحكومة بإعادة النظر في موازنة المحافظة للعام الحالي، مؤكداً أن تسعى لاستعادة ٨٨ مليار دينار عراقي مخصصة لها بعد أن تم تحويلها إلى إحدى المحافظات.

وأوضح الحلبوسي أن "مجلس المحافظة خاطب الحكومة المركزية ومجلس النواب ووزارة المالية لمعالجة المسألة وتبيان الأسس التي حددت بموجبها الموازنة"، مشيراً إلى أن "الأنبار تعاني من تخلف في قطاعات التربية والتعليم والكهرباء والماء ومشاريع الصرف الصحي والبيئة والبطالة والسكن والمواصلات، كما أنها تفتقر إلى فندق بسيط لاستقبال الضيوف والوفود القادمين إليها".

وأكد الحلبوسي أن "الموازنة لم تراع حجم مساحة الأنبار البالغة ثلث مساحة العراق"، لافتاً إلى أنها ستغطي كلفة تأهيل طريق الرمادي القائم الذي يبلغ طوله ٤٥٠ كم إذا تم تعبيده بسمك خمسة سنتمترات من مادة الإسفلت، كما أن "طول الطريق الدولي السريع الذي يمر بالمحافظة ويشكل بوابة تجارية رئيسة للعراق يعادل مجموع باقي الطرق في المحافظات".

وكان مجلس الوزراء أقر في بيان صدر، مطلع الشهر الماضي، الموازنة العامة للعام ٢٠١١ بعجز بلغ ١٢ مليار دولار ستتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي والاقتراض داخلياً وخارجياً، مبيناً أن الإيرادات المتوقعة تقدر بـ ٦٦,٧ مليار دولار أما النفقات فقد بلغت ٧٨,٧ مليار دولار، كما أشار إلى أن احتساب الإيرادات ناجم عن تصدير النفط الخام على أساس معدل ٧٣ دولاراً للبرميل وبمعدل مليونين و ٢٥٠ ألف برميل يومياً، بينها ١٥٠ ألف برميل تصدر النفط الخام من إقليم كردستان العراق.

يذكر أن موازنة محافظة الأنبار خلال العام الماضي بلغت ١٤٠ مليار دينار عراقي، تم إنفاق ٦٠ مليار منها لتسديد ديون المحافظة، بسبب عدد من المشاريع التي توقفت لقلة المخصصات المالية، كمشاريع مدينة الرمادي الجديدة والفلوجة الجديدة وجامعة الفلوجة ومحطة كهرباء الأنبار ومشاريع أخرى لطمر النفايات وتعبيد الطرق و إعمار المباني الحكومية، التي تضررت جراء أعمال العنف التي شهدتها المحافظة خلال السنوات الماضية.

الموارد المائية: مشاريع المرحلة المقبلة ستكون على وفق خطط علمية مدروسة

□ بغداد/ وكالات

أكد وزير الموارد المائية مهند السعدي ضرورة أن تكون مشاريع الوزارة في المرحلة المقبلة وفق خطط علمية مدروسة تتماشى وحالة النهوض والتطور التي تمر بها البلاد في المجالات كافة .

وذكر بيانٍ للوزارة : أن وزير الموارد المائية التقى عدداً من وجهاء العشائر في محافظة النجف الأشرف لبحث سبل تحسين الواقع الإروائي والزراعي في المحافظة.

وأضاف : إن الوزير أكد أن المرحلة المقبلة تتطلب بذل الجهد والقيام بتنفيذ المشاريع الإروائية وإدارة الموارد المائية وفق خطط علمية مدروسة تتماشى وحالة النهوض والتطور التي تمر بها البلاد في المجالات كافة لاسيما وان العراق يشهد شحة في إيراداته المائية لنهري دجلة والفرات وهذا يتطلب زيادة المساحات المستصلحة وتحسين شبكات الري والبزل.

وأوضح البيان: إن الوزير استمع إلى المشاكل والمعوقات والمقترحات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الإروائية وإيصال الحصص المائية إلى الأراضي الزراعية ، ووجه الوزير بإرسال لجنة متخصصة إلى المحافظة لدراسة المقترحات ميدانياً وأوعز بحل وتذليل العقبات التي تعترض سير الأعمال الجارية في المشاريع الإروائية ودراسة كل الطلبات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها .

التخطيط: الحكومة تحول ملف البطاقة التموينية عام ٢٠١٤

□ بغداد / وكالات

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن أن ملف البطاقة التموينية سيتحول إداريا بشكل كامل من وزارة التجارة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مطلع عام ٢٠١٤، مبينة أن الملف أثقل العراق اقتصاديا وأربك إبرام الاتفاقيات الدولية.

وقال وكيل الوزارة مهدي العلاق لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "الحكومة ستقوم بتحويل ملف إدارة البطاقة التموينية من وزارة التجارة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ٢٠١٤ لكي يشمل بها الفقراء والمحتاجون فقط".

وأضاف العلاق أن "الحكومة قامت بتقليص مفردات البطاقة التموينية في عام ٢٠١٠ وستقوم بحجبها عن كبار مسؤولي الدولة ورجال الأعمال والصناعات خلال العام الحالي".

وتابع العلاق أن "الحكومة ستقوم وفقاً لصلاحياتها برفع تأثيرات مفردات البطاقة التموينية خلال العامين المقبلين لحين الوصول إلى اقتصارها فقط على الفقراء المسجلين في دوائر الرعاية الاجتماعية".

وبين أن " العراق لديه مشاكل اقتصادية كبيرة من أهمها ملف البطاقة التموينية الذي أثقل الموازنات المالية للدولة وأربك الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العالمية". حسب قوله.

وكانت وزارة التجارة وضعت خطة جديدة تضمنت حجب البطاقة التموينية عن الموظفين الحكوميين الذين يتقاضون رواتب تصل إلى مليون ونصف المليون دينار عراقي، كما أنها قلصت مفردات البطاقة التموينية إلى أربع مفردات وفق خطة الوزارة للعام الماضي.

يذكر أن نظام البطاقة التموينية في العراق تم اعتماده بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ بتاريخ ٦ آب أغسطس ١٩٩٠، القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق في أعقاب غزوه الكويت.

وبلغت التخصيصات المالية للبطاقة التموينية في الموازنة عام ٢٠١٠ ثلاثة تريليونات و٥٠٠ مليار دينار(نحو٢,٩ مليار دولار) ووصلت تخصيصات العام الماضي ٢٠٠٩ للبطاقة التموينية أربعة تريليونات دينار.

بي .بي: حقل الرميلة تجاوز هدفنا لزيادة الإنتاج

□ بغداد / (رويترز)

قالت شركة بي.بي البريطانية أن حقل نفط الرميلة العملاق الذي تطوره قد تجاوز هدفها لزيادة الإنتاج عشرة بالمئة.

وأضافت الشركة أن الإنتاج زاد أكثر من عشرة بالمئة ليتجاوز ١,٠٦٦ مليون برميل وهو معدل الإنتاج الذي اتفق عليه في ديسمبر كانون الأول ٢٠٠٩.

وتقدر احتياطيات الرميلة بنحو ١٧ مليار برميل وهو يضخ نحو نصف إجمالي إنتاج العراق البالغ ٢,٦ مليون برميل يوميا.

وتابعت الشركة أن نحو عشرة آلاف شخص يعملون حاليا في الرميلة أي أكثر من مثلي العدد في مطلع ٢٠١٠. وجرى حفر ٤١ بئرا وإتمام ١٠٣ عمليات صيانة على مدار العام الماضي.

ووقع العراق سلسلة من العقود مع شركات نفط عالمية بهدف تعزيز الإنتاج من احتياطياته الضخمة. وتطور شركة سي.أن.بي.سي الصينية حقل الرميلة بالتعاون مع بي.بي.

إعمار العراق ومشكلة السكن

□ ميعاد الطائي

يمكننا القول أن مشكلة السكن تحمل أبعادا عالمية وإنسانية باعتبارها تعتمد على الواقع الاقتصادي العام والخاص والذي يتأثر بصورة كبيرة بالزيادة السكانية التي تولد بدورها ضغوطات على خارطة التوزيع البشري ما يولد تزاحما بشريا على الخدمات المقدمة له وهبوطا كبيرا في مستوى هذه الخدمات في الجانب الاجتماعي والصحي والتربوي والإنساني.

وتعاني الدول النامية من هذه المشكلة حيث تتفاقم كل عام هذه الأزمة لاستمرار الزيادات حسب الإحصاءات السكانية في ظل الجمود الواضح في مشاريع الإسكان التي تفتقدها هذه الدول .

ومنذ ثلاثة عقود توقفت عجلة الإسكان في العراق في ظل الظروف التي لازمت البلاد من حروب وعقوبات اقتصادية وحرم المواطن من أدنى حقوقه الإنسانية وهو الشعور بالاطمئنان لمستقبله والحصول على سقف يحميه وأسرته من هاجس الخوف من التشريد وضيق المعيشة ، وليبقى يعاني من أزمة السكن الخانقة حيث تتفاقم هذه الأزمة كل عام ويزداد المواطن شعوراً بالاختناق والغربة وهو يعيش على ارض لا يملك فيها شبراً واحداً.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر هنا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعبر المادة ٢٥ الفقرة ١ نص على أن (لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن...)

وهناك أسباب كثيرة ساهمت في تراجع مشاريع الإسكان في العراق ، وترى وزارة الإعمار والإسكان العراقية أن من أهم هذه الأسباب

١. انحسار دور الدولة في توفير الوحدات السكنية خلال العقود الثلاثة الأخيرة وإهمالها لقطاع السكن بشكل عام.

٢. انعدام دور الاستثمار والقطاع الخاص في قطاع السكن وإحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم في مجال الإسكان لعدم وجود وسائل التشجيع الاقتصادية والتشريعية المناسبة وتوجههم إلى قطاعات أخرى.

٣. انخفاض مستوى دخل الفرد بسبب الانخفاض الكبير في الناتج الوطني الإجمالي.

٤. ارتفاع كلفة التشييد (البناء) بسبب نقص المهنيين والفنيين والعمال المهرة وارتفاع أجورهم.

٥. الافتقار والشح في الصناعات الإنشائية المحلية ومواد البناء.

٦. افتقار الصناعات الإنشائية المحلية ومواد البناء إلى المزايا والقدرات الإدارية والفنية الحديثة.

٧. الافتقار إلى سياسة إسكانية واضحة ومستقرة ومستمرة تتبناها الدولة.

٨. الغياب الواسع لتمويل الإسكان من أجل إقامة مباني جديدة أو تحسين توسيع الوحدات السكنية القائمة وتوفير خدمات البنى التحتية.

٩. كما أدى انتشار ظاهرة التهجير وأعداد المهجرين بعد أحداث عام ٢٠٠٣ في الفترة الماضية إلى إضافة تعقيدات جديدة إذ يعيش غالبية المهجرين داخليا في مناطق تسودها ظروف سيئة للغاية تفتقر إلى ابسط الخدمات وسبل الراحة.

وقد أدت الأسباب المذكورة آنفا إلى أن مجموع الحاجة السكنية سيبلغ عام ٢٠١٥ حوالي (٣٥٢٨٥٨٥) وحدة سكنية يتطلب تنفيذها خلال مدة ١٠ سنوات تبدأ من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ أي بواقع (٣٥٢٨٥٩) وحدة سكنية سنوياً وذلك حسب التقديرات التي أعدتها وزارة والإعمار والإسكان المعتمدة على الإحصائيات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع إلى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

من هنا نكتشف أن العراق بحاجة إلى أكثر من مليوني وحدة سكنية ومن المؤكد أن الحكومة ووزارة الإعمار والإسكان لن تتمكن لوحدها من النهوض بهذا الواقع المتردي في قطاع الإسكان .وإنها بحاجة كبيرة لمشاركة القطاع الخاص والشركات الاستثمارية لمساعدتها في بناء وإقامة المشاريع الإسكانية التي عليها أن تنجح في استيعاب كل هذا النقص الكبير وفي فترة زمنية مناسبة لمعالجة هذه الأزمة المتصاعدة يوما بعد يوم .

إضافة إلى حاجة الدولة إلى إصلاح النظام المؤسساتي وإصدار التشريعات المطلوبة والقوانين التي تتناسب والحاجة الملحة لمواجهة التحديات التي يعاني منها الواقع السكني في هذا البلد .

ومن الجدير بالذكر أن قطاع الإسكان من ضمن خطة الحكومة في إعادة إعمار البنية التحتية ولقد تم تخصيص الأموال والمشاريع الإسكانية في المحافظات إلا أن نسب الانجاز والسرعة في التقدم بالعمل لم تكن بمستوى الحاجة والطموح .

ولقد قامت وزارة الإعمار والإسكان بعدة مبادرات في محاولة للتسريع في هذا الملف كان من ضمنها تأسيس صندوق الإسكان الذي تأسس بموجب الأمر (١١) لسنة ٢٠٠٤ ويرتبط بوزارة الإعمار والإسكان وبرأسمال قدره (٣٠٠)مليار دينار عراقي قابل للزيادة من مهامه وكانت مهمته الإقراض المباشر للمواطنين (فئة موظفي الدولة والمتقاعدين) لبناء مساكن لهم عن طريق هذه القروض .ولقد كان مجموع ما أنجز من خلال هذا الصندوق ٦٩٠٠ وحدة سكنية لغاية منتصف ٢٠٠٩ وربما يعد هذا الرقم ليس كبيرا قياسا بحجم الأزمة مع ملاحظة أن نسب الأرباح التي يستوفيها هذا الصندوق عالية جدا وتثقل كاهل المواطن .

في الختام نقول أن الأزمة كبيرة وحلها لن يكون عبر مبادرات وتشريعات على مستوى ضيق وإنما تحتاج إلى اعتماد بشكل كبير على دور الاستثمارات الأجنبية لذا علينا العمل على تعديل وإعادة النظر بالتشريعات الحالية أو تشريع قوانين جديدة لغرض تسهيل دخول القطاع الخاص لغرض الاستثمار والتمويل لدفع وتنشيط العمل في قطاع الإسكان إضافة إلى تسهيل توفير الأراضي السكنية لإنشاء المجمعات السكنية عليها وتسخير ملكية الأراضي واستئجارها لتشجيع الاستثمار الأجنبي في تمويل القروض، ودعم الحكومات المحلية إضافة إلى دعم وتعزيز النظام المصرفي وإيجاد مصادر للتمويل لقطاع الإسكان، ونقل التجارب المنفذة في البلدان المشابهة لحالة العراق لتشجيع القروض والرهن العقاري وتطوير الكوادر المتخصصة في مجال الإسكان وبكل أشكاله وأخيرا تخصيص الميزانية المناسبة لهذا الملف المهم ومتابعته من قبل المخلصين بعيدا عن الفساد المالي والإداري كي نضمن تنفيذا مثاليا وسريعا لهذا النشاط الذي يتطلع إليه الكثير من أبناء الشعب العراقي.

نوافذ الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٢٥٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٠٠٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٨,٠٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٥,٠٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٧٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٤٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠